الفصل السابع

النظرة المستقبلية لدول مجلس التعاون الخليجي

المبحث الأول: الأمن دعامة للمستقبل

المبحث الثاني: تسخير الإعلام والتربية لأهداف الوحدة والتنمية

المبحث الثالث: النفط وبناء المستقبل

المبحث الرابع: موقفنا من رؤية النظام العالمي الجديد لمستقبلنا

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل السابع

استشراف المستقبل في مسيرة المجلس

تمهيد: تعرفنا في الفصلين السابقين على أهم المتغيرات الإقليمية والدولية وكيف أنها بشكل أو بآخر أثرت وستؤثر على مسيرة مجلس التعاون.

وفي هذا الفصل نحاول أن نرسم إطاراً عاماً بخطوط عريضة لمستقبل المجلس في ظل هذه المتغيرات وذلك بالاستفادة من إيجابياتها وتلافي سلبياتها، وقبل أن نفصل القول في مباحث هذا الفصل نُعرِّج قليلاً على بعض ما جاء في ورقة العمل المرفقة بالبيان الختامي للدورة الأولى للمجلس الأعلى، حيث يُسْتَشفُ منها شيء مما رسم كملامح للمستقبل، تقول الوثيقة (إن شعوب الخليج اليوم تنظر إلى حكوماتها كي تحل لها المعادلة الصعبة وهي الوصول إلى تنمية حقيقية ومستمرة من جهة والحفاظ على السلام الاجتماعي والأمن والتقدم من جهة أخرى. تلك المعادلة لن تحل إلا بالنظر بعين بصيرة ثاقبة إلى الأولويات التي أمامنا. وهي إقامة تنمية شاملة من جهة تعتمد على إقامة قاعدة أساسية وقاعدة إنتاجية ثابتة، ومن جهة أخرى على إعداد وتدريب رأس المال الأهم ألا وهو العنصر البشري[1].

وعلى هذا نكرر ما قاله الأمين العام السابق للمجلس حيث يقول إن مجلس التعاون قام لمعالجة قضايا اليوم، لكنه في الأساس صيغة المستقبل، وكيان العقد القادم بقضاياه وتحدياته وعمل اليوم تحضير وتمهيد لمرحلة المستقبل ومجلس التعاون هو قطار المنطقة نحو القرن الحادي والعشرين[2].

(١) انظر: د. يحيى حلمي رجب: مجلس التعاون لدول الخليج العربية- نظرة مستقبلية، ص٥٤٣، مصدر سابق.
(٢) عبدالله بشارة: مجلة التعاون، العدد١١، ذو الحجة ١٤٠٨هـ، ص١٠.

فالقرن القادم قرن لا يرحم ولا مكان فيه لقصيري النظر ولا للكسالى المتراخين ، وقوده العقل وسلاحه التجمع والوحدة ، ومشاكله تأكل العُزَّل . وتحدياته تلتهم الصغار ، والعالم بكوكبه الواسع يتجه نحو التجمعات ، ويرنو نحو التجمع الإقليمي كآلة ناجعة تستطيع أن تتعامل مع قضايا القرن القادم .

ومن وجهة نظري فإن مستقبل مجلس التعاون وفي ظل هذه التحديات وهذه المتغيرات لابد له من أن يرتكز على أربع ركائز أساسية . قد يندرج تحتها غيرها مما يمكن استخدامه في صياغة المستقبل وبنائه، هذه المرتكزات التي قَسَّمتُ الفصل على أساسها هي الأمن على اعتبار أنه مفتاح الاستقرار ودعامة قوية تحمي البناء للمستقبل من خلال بناء القوة الذاتية عسكرياً وسياسياً واقتصادياً بناء متكاملاً ، والمرتكز الثاني هو تسخير الإعلام والتربية لمتطلبات تحقيق أهداف المجلس ، وأما المرتكز الثالث فهو النفط الذي به وبعائداته يمكن تحقيق طموحات المستقبل على اعتبار أنه الثروة الأولى في الخليج ، وأن عدم توظيف تلك العائدات بالشكل الصحيح سيفقد أجيال المستقبل حقهم في الاستفادة من هذه الثروة الوطنية الناضبة ثم آخر هذه المرتكزات هي نظرة الآخرين لمستقبل الخليج وكيف يمكن التعامل معها بما يكفل مصالحنا ويدرء عنا أحقاد غيرنا .

وبالتركيز على هذه الأسس أو الركائز يستطيع المجلس أن يعزز موقفه عالمياً بقوة متماسكة أمام التكتلات الناشئة في العالم اليوم، وهذه كلها أسباب . أما الاعتماد الأساس لنا كمسلمين فلابد أن يكون بالتوكل على الله وتوثيق الصلة به وتربية الأجيال على ذلك فهو وحده المعين والمستقبل بيده وحده ﴿ومن يتوكل على الله فهو حسبه﴾[1] .

(١) سورة الطلاق، الآية ٣.

المبحث الأول

الأمن دعامة للمستقبل

إن كلمة الأمن عندما ترد يتبادر إلى الذهن أول ما يتبادر على أنها القوة العسكرية وهذا صحيح إلى حد ما . لكن الكلمة بمعناها الواسع تتسع حتى تصبح القوة العسكرية مجرد وسيلة لتحقيق الأمن .

والأمن الذي نقصده هنا هو بمعناه الواسع ووسائله كثيرة ومنها إعداد القوة المادية الوارد في قوله تعالى : ﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم﴾[1] .

وإعداد القوة المعنوية ووسيلته تحقيق الإيمان، يقول الله عز وجل ﴿الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون﴾[2] .

وهذه النقطة مهمة جداً إذ يجب التركيز عليها في تربية الناس على الإيمان وقوة الصلة بالله فمتى ما وفق ولاة الأمر إلى ذلك حصل الأمن الذي ينشده الجميع .

ثم نجد أيضاً أن الأمن يأخذ بعداً آخر يتعلق بالأمن الغذائي والأمن الصحي، يقول ﷺ «من أصبح آمناً في سربه معافاً في بدنه عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها»[3] .

وعلى هذا فإنني أرى أن تحقيق الأمن بالنسبة لمستقبل التعاون يأتي من خلال :

---

(١) سورة الأنفال، الآية ٦٠ .
(٢) سورة الأنعام، الآية ٨٢ .
(٣) رواه الترمذي وابن ماجه .

١- **بناء القوة العسكرية الذاتية:** فإن الاعتماد على الذات بعد الله أمر لا يجادل فيه أحد ، إذ كما يقول المثل العربي (ما يحك جلدك مثل ظفرك) ونحن ولله الحمد في مجلس التعاون الخليجي نملك من الطاقات والقدرات ما نستطيع أن نبني به قوة ذاتية نحمي بها مصالحنا ونردع بها أعداءنا ونجيب بها مستنجدنا من إخواننا العرب والمسلمين. وإذا كانت قوة (درع الجزيرة) التي سبق التعرض لها في الإنجازات العسكرية للمجلس قد شُكلّت نواة لما نطالب به هنا من إعداد القوة الرادعة المتكاملة. فإن استكمال بناء هذه القوة على وفق ما جاء فيما عُرفَ بخطة السلطان قابوس رئيس اللجنة الأمنية في المجلس والتي تقترح أن تشكل قوة عسكرية خليجية مشتركة قوامها (١٠٠) ألف رجل بكامل تسليحها وتدريبها وفي اعتقادي أن هذا المشروع إن أُخذَ به، يعتبر نقلة نوعية حتمية فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية الإقليمية بَل والعربية عامة. ذلك لأن الترتيبات الثنائية التي بدأت تنهجها بعض دول المجلس مع أطراف خارجية ليست كافية، ومن ثم فإن إيجاد قوة ردع خليجية سوف تعمل في إطار التكامل مع الترتيبات الثنائية.

وتجدر الإشارة إلى أن دول مجلس التعاون قد بدأت تفكر فعلاً في تطوير قوة درع الجزيرة ورفع تشكيلها الحالي ، حيث وافقت قمة الرياض الرابعة عشرة للمجلس الأعلى على رفع تشكيل قوة درع الجزيرة إلى فرقة لا يقل أفرادها عن (١٧٠٠٠) ألف جندي، ولعل هذه هي الخطوة الأولى في بناء قوة أكبر تتناسب مع حجم المهام و المسئوليات والتحديات التي تجابه المجلس. وهذا كله شطر من بناء القوة العسكرية الذاتية، والشطر الثاني هو التعاون الأمني الداخلي الذي بدأت خطواته بتوقيع الاتفاقية الأمنية والتي ينبغي أن تستكمل بنود تلك الاتفاقية ويعمل على تطويرها بما يتناسب وحجم المسئوليات التي تنتظرها والأخطار التي يخشى من وقوعها.

٢- **ضرورة التكامل السياسي:** تقدم أيضاً التطرق لهذا الجانب في الإنجازات وعرفنا الحدود التي وصلها ذلك التعاون لكنه بالنظر إلى كون الهدف الأول المعلن للمجلس هو الوصول إلى الوحدة الخليجية المتكاملة. فإن خطوات المجلس في هذا الجانب لازالت متثاقلة ولابد من تسريعها لتتواكب مع التطورات والأحداث والمتغيرات العالمية من حولنا. فالتباطؤ في خطوات هذا الجانب المهم جداً ليست في صالح بناء مستقبل قوي مهاب الجانب في عالم لا يحترم إلا الأقوياء، والكيانات المتجمعة ذات الصوت الواحد والقرار الواحد والتمثيل الواحد في كل المحافل الدولية، ولا أظن بحال أن هذا الجانب يغيب ولو للحظة عن أذهان قادة المجلس وأصحاب القرار فيه لكنه صوت يضم إلى أصوات سبقت تتمنى ولادة وحدة فدرالية بين دول المجلس على غرار وحدة الإمارات العربية المتحدة. ومهما كان الخوف من تحقيق ذلك فإن الأمن والعزة فيه بإذن الله والوحدة رحمة والفرقة عذاب كما جاء في بعض الآثار.

ونختتم هذه النقطة بمقولة للسيد عبدالله بشارة الأمين العام السابق للمجلس حيث يقول في هذا الشأن: «إنه بدون التيار الكهربائي الوحدوي المعبر عن الالتزام فلن تتحقق الوحدة الخليجية، وبدون أن يكون الامتثال للتفاعل مع الطلب الوحدوي سيصبح مجلس التعاون منظمة تتداول ولا تتوحد..... تتحلى بمساحيق التعبير، وتنبهر بمتطلبات البروتوكول، وباختصار منظمة تتكلم ولا تتقدم»[1].

٣. **ضرورة التكامل الاقتصادي:** إن التكامل في هذا الجانب قد بلغ في عمر المجلس الحالي شأواً بعيداً لكنه لم يصل بعد إلى التكامل الاندماجي

(١) انظر: دبّي الهيثم الحربي: مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الندوة العلمية الرابعة، عام ١٩٩٣م، ص٢٦.

النهائي، لذا فلابد لدول المجلس أن تسرع في بناء قوة اقتصادية بديلة، لتقوم بالوظائف الاقتصادية التي يتطلبها اقتصاد ما بعد النفط مستفيدة في ذلك من الفرص التنموية التي أتاحها وجود الثروة النفطية في الوقت الحاضر وأهميتها الاقتصادية، وتتمثل وظيفة القاعدة البديلة هذه في خلق نشاط اقتصادي محلي تتكامل فيه القاعدة وتتشابك الوحدات ويرتكز على مقومات دائمة ومتجددة ليحل ذلك محل الضروري من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي يُولَدُها في الوقت الحاضر قطاع النفط. ويقتضي ذلك خلق مصادر إنتاج اقتصادي جديدة ومتنوعة سلعية وخدمية في مجال الإنتاج المباشر وغير المباشر في القطاعين العام والخاص تكون قادرة في مجملها على القيام بالمهمات الاقتصادية التالية:[1]

أ. إيجاد فرص عمل منتج وكريم يكفي لاستيعاب قوة العمل المحلية المتزايدة.

ب. إنتاج متطلبات إشباع الحاجات الأساسية للسكان بشكل مباشر عن طريق قدرة المنطقة على تصدير سلع وخدمات (غير النفط) تكفي لسد احتياجات الضروريات من الواردات.

ج. توفير مصادر بديلة ومتجددة في مجال الناتج المحلي الإجمالي.

د. تمكين القاعدة الإنتاجية من تدعيم ذاتها واستمرار أداء وظائفها في عملية التنمية عن طريق ترسيخ متطلبات القدرة على التكيف مع المتغيرات المستقبلية في التقنية ونمط الإنتاج.

---

(١) انظر مشروع الإطار العام لإستراتيجية التنمية والتكامل لدول مجلس التعاون والذي أعدته لجنة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي المكونة من وزراء التخطيط في دول المجلس وصدر في مؤتمرهم الأول المنعقد في البحرين عام (١٩٨١م) والمنشور بمجلة التعاون، العدد (٣)، ١٤٠٦هـ.

هـ. توليد فائض اقتصادي يكفي في المستقبل لتحمل أعباء تمويل الاستثمارات المادية والبشرية الجديدة اللازمة لاستمرار عملية التنمية. هذا كله إلى جانب استكمال ما لم يستكمل من بنود الاتفاقية الاقتصادية. وبهذا تنعم شعوب المنطقة بهذا التكامل الذي يحقق لها الأمن الغذائي المبني في أساسه على قوة الاقتصاد ومتانته.

٤. المحافظة على التركيبة السكانية بالتقليل من العمالة الأجنبية:

إنه مما يتعين على دول مجلس التعاون اتباع استراتيجية محددة، تقوم على المحافظة على التركيبة السكانية من خلال التقليل من الاعتماد على العمالة الوافدة، فذلك يكفل لها الأمن السكاني الذي تكاد تفقده نصف دول المجلس إذ إن عدد السكان الأصليين يقل عن عدد العمالة الأجنبية الوافدة بنسبة تزيد عن النصف، وخير دليل على خطر هذا الخلل ما حصل للكويت أيام احتلال العراق لها، إذ كان هذا الاختلال السكاني نقطة ضعف زادت من أطماع العراق لاحتلال الكويت، وساعدت فئات من هذه العمالة على ذلك الغزو ومهدت له الطريق.

ولعلي أورد هنا مقتطفات من دراسة أجرتها لجنة التخطيط في الأمانة العامة وجاء فيها [1]..

أنه لابد من تخفيض حجم قوة العمل الوافدة وتعديل تركيبتها وتحسين نوعيتها من خلال:

أ. التخفيض التدريجي لهذه العمالة.

(١) انظر هذه الدراسة التي نشرت بمجلة التعاون، العدد (٣)، شوال ١٤٠٦هـ، ص٢٠٣.

ب. تحسين التركيب النوعي لقوة العمل الوافدة واستقدام نسبة أكبر من المهنيين المؤهلين مع مستوى تعليمي معين. ويتطلب تحقيق ذلك وضع برنامج محدد من أجل الاعتماد على قوة العمل المحلية وتقترح الدراسة المشار إليها أعلاه أن تخفض نسبة العمالة الوافدة من (٢,٢) مليون عام (١٩٨١)إلى (٢,١) مليون عام(٢٠٠٠م) وذلك نتيجة لتوقع ارتفاع حجم قوة العمل المحلية من (١,٨) مليون عام(١٩٨١م) إلى (٦,٥) مليون عام (٢٠٠٠م) وهذا سوف يؤدي إلى انخفاض الوافدين في قوة العمل من (٥٤,٥٪) عام (١٩٨١م) إلى (١٥,٦٪) عام (٢٠٠٠م) ولعل الجدول أدناه يبين السياسة المستهدفة في ذلك.

الجدول رقم (٩)

السياسة المستهدفة للعمالة بدول المجلس

البلد	١٩٨١×	١٩٨٥××	١٩٩٠×××	١٩٩٥×××	٢٠٠٠×××
الإمارات	١٣,١٪	١٤,٢٪	٢٢,٢٪	٣٣,٨٪	٥٠٪
البحرين	٤١,٦٪	٤٢,٢٪	٥٦,٠٪	٧١,٤٪	٨٥٪
السعودية	٥٧,١٪	٥٨,٥٪	٧٩,٠٪	٨٨,٠٪	٨٦,٢٪
قطر	١٥,٨٪	١٩,٧٪	٣١,٧٪	٤٤,٢٪	٥٢,٣٪
الكويت	٢١,٥٪	٢٤,٨٪	٣٦,٩٪	٤٧,٣٪	٦١,٣٪
نسبة المجموع	٤٥,٠٪	٤٧,٥٪	٦٤,١٪	٧٧,٥٪	٨٤,٤٪
إجمالي قوة العمل (مليون)	٤,٠	٥,٤٪	٥,٦	٦,٥	٧,٩٪

المصدر: مجلة التعاون، العدد (٣)، ١٤٠٦هـ.

× حقيقي

×× متوقع

××× مستهدف

ويمكن أن تتمثل أهم السياسات اللازمة لتخفيف حجم قوة العمل الوافدة وتعديل تركيبها وتحسين نوعيتها في النقاط التالية :

(١) تعبئة كافة القوى الوطنية وزيادة نسبة مشاركتها في النشاط الاقتصادي إلى (٣٠٪) في نفس الوقت الذي يتم فيه القضاء على كافة أشكال البطالة الظاهرة .

(٢) الترشيد في الاحتياجات من القوى العاملة وعدم السماح بالاستقدام الهامشي في قطاع الخدمات الأهلية وتجارة التجزئة .

(٣) التخطيط المستمر لعملية الإحلال والعمل على تلافي سلبياتها والاستفادة من إيجابياتها على المدى الطويل .

(٤) دراسة كل جوانب الاستقدام وتصحيح أوضاعها بما يتلاءم مع هذه الاستراتيجية . فإذا تحقق هذا ففي نظري أن المجلس سيحقق هدفاً استراتيجياً يصب في ميدان حفظ الأمن والمحافظة عليه والذي به يحصل الاستقرار والتطور والتقدم الذي هو دعامة المستقبل بإذن الله تعالى .

obeikandl.com

المبحث الثاني

تسخير الإعلام والتربية لأهداف الوحدة والتنمية

إن تسخير الإعلام والتربية سلاحان ماضيان يمكن استخدامهما للبناء كما يمكن أن يسخرا لغيره. ومن هنا نجد الأمم ومن قديم الزمان تسخرهما فيما يحقق أهدافها ، واليوم وقد تطورت وسائل الإعلام بشكل خاص تطوراً مذهلاً، كما أن التعليم الذي كان محدوداً أصبح الآن متاحاً للجميع ومع هذا التطور العظيم لهذين السلاحين فإنهما متى ما وجها لتحقيق غرض من الأغراض حققا نتائج باهرة .

ومن هنا أقول يجب أن يسخرا لتحقيق مستقبل أفضل في تنمية دول مجلس التعاون وتكاملها وصياغة الإنسان الخليجي بواسطتهما ، فهو الهدف الاستراتيجي الذي يجب أن تسعى دول المجلس لتحقيقه ، فتعده من خلال تنمية قدراته المبدعة المنبثقة من انتمائه للإسلام عقيدة وشريعة ومنهج حياة وتمسكه بهويته العربية التي نصر الله بها الإسلام ونشر على أيدي أهلها هذا الدين ، فإذا ما أريد لهذا الإنسان في الخليج أن ينهض بمسئولياته في داخل إقليمه وبين العالمين أجمع ، فلابد من أن يُرْسم له منهج وتحدد له الطريقة التي يستطيع من خلالها أن يحقق تلك الطموحات التي تسعى إليها دول المجلس في التكامل والوحدة لمواجهة كل التحديات التي تقف في طريق تطور المجلس وتقدمه .

إن هذا الإعداد وهذه التهيئة للإنسان لا يمكن أن تتم بعيداً عن استخدام هاتين الوسيلتين الفعالتين (الإعلام والتربية) .

ومن هنا نجد أنه كان يركز على الإعلام والتربية في كثير من اجتماعات المجلس سواء على مستوى الخبراء أو الوزراء المعنيين، وكان من حصيلة هذه الاجتماعات ما أقرَّ في قمة أبوظبي عالم (١٩٨٨م)، حيث أُقرَّ فيها (ميثاق الشرف الإعلامي) الذي ينظم الإعلام في داخل دول المجلَس بحيث لا يلجأ بعض هذه الوسائل إلى الإثارة أو الإساءة، ولا يمجد السلوك الغريب ولا يثني على وسائل عنف مرفوضة)[١].

وفيما أتصور أن هذا الميثاق لابد أن يَحْدَث على أساسه تحولا في وظيفة الإعلام من مجرد تقديم التسلية وتزيين بعض الصور إلى التركيز على رفع المستوى الثقافي وتربية الناس على الفضيلة وتحذيرهم من الرذيلة وتغيير العادات الضارة وبلورة نسق إيجابي للقيم الإنتاجية وتوجيه الإنسان في الخليج نحو العمل النافع له وللناس من حوله، كما أن على الإعلام أن يكون وسيلة للنمو الذاتي وربط الفرد بمشكلات مجتمعه وحماية ثقافته وصيانة مقومات هويته الإسلامية من غزو (ما) يتم اختياره وتقديمه، من الثقافة الغربية الرديئة والمعادية أحياناً، فضلاً عن توعية الإنسان بالمتغيرات المعاصرة وتبصيره بالتحديات المحيطة، به وهذا كله يتطلب تغييرا في فلسفة الإعلام وإعادة النظر في معايير اختيار قياداته وتوجهاً لإصلاح كثير من أجهزته.

وأختتم فيما يتعلق بالإعلام ووجوب الاستفادة منه لبلوغ الأهداف بإيراد مقتطفات من دراسة أجراها (دبِّي الهيلم)ونشرت بمجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية في نوفمبر (١٩٩٣) تحت عنوان دور الإعلام في التنمية الخليجية الشاملة...)

---

(١) انظر: عبدالله بشارة، مجلس التعاون قطار الغد نحو المحطة الأخيرة، ص١٠.

حيث جاء فيها فيما يتعلق بضوابط السياسة الإعلامية . أن على المخطط للإعلام أن يأخذ بعين الاعتبار أموراً منها :

١. حق الاتصال باعتباره جزءاً من حقوق الإنسان بالحصول على المعلومات والتعبير عن آرائه وإجراء الحوار مع الآخرين .

٢. التركيز على العقيدة الإسلامية وتعميق معناها في نفوس الناس وعلى البعد الحضاري الإسلامي الذي تنتمي إليه شعوب المنطقة مع الاعتناء باللغة العربية وتطويرها وتبسيطها .

٣. إقرار مشروع في إطار مجلس التعاون لدعم وسائل الاتصال والإعلام وتطويرها وتسهيل قيامها برسالتها .

٤. العمل على إيجاد مؤسسات إعلامية موحدة وإنتاج إذاعي مشترك وتنمية ذلك وتطويره .

٥. التنسيق الواعي من أجل التكامل بين مناهج التربية والتعليم وبرامج الإعلام بما يحقق الانسجام في الرؤية .

٦. إنشاء مركز متخصص للمعلومات في دول المجلس تسهل عملية الرجوع إليه والاستفادة منه .

٧. الاستفادة من تجارب الآخرين في مجال الإعلام بما يخدم أهدافنا ويتفق مع ثقافتنا ولا يعارض عقيدتنا الإسلامية .

أما التعليم وهو الشق الثاني من هذا المبحث فلا يقل أهمية عن الإعلام بل يُقَدَّم عليه لأنه الأساس في تحقيق الأهداف التي قام المجلس من أجلها ولهذا نجد الاهتمام به يتزايد مُنذ قيام المجلس، ولو تلمسنا ذلك في نشاطات المجلس نجد أنه قد أولى اهتماماً كبيراً ، كان من أمثلة ذلك ما تم

الاتفاق عليه بين وزراء التربية والتعليم في دول المجلس في اجتماعهم الأول الذي عقد بمقر الأمانة العامة خلال الفترة من (٢٥-٢٦ ذو الحجة ١٤٠٥هـ) وأقرت فيه مجموعة من الأهداف والوسائل الأساسية الكفيلة بتحقيق دور التربية والتعليم في مقابلة احتياجات خطط التنمية والتكامل لدول مجلس التعاون، ورفعت تلك التوصيات للمجلس الأعلى وأقرها خلال دورته السادسة في سلطنة عمان في صفر (١٤٠٦هـ).

ثم تبع ذلك اجتماعات وخطوات أخرى لكنها لم تصل إلى المستوى الذي تَسخَّر فيه هذه الوسيلة بالشكل الذي يمكن به استغلال كل مميزاتها مع الوسيلة الأخرى التي هي الإعلام، وهو التكامل في كل شيء، وتعميق ذلك في نفس المواطن الخليجي حتى تغلب النزعة الوحدوية على النزعة المحلية الضيقة.

وعندما أقول أنا أو غيري أنه يجب أن تستغل هاتين الوسيلتين لتحقيق تلك الغاية فإنه معروف أن ذلك لن يتم بين عشية وضحاها. بل لابد من التخطيط المدروس والعمل الدؤوب لجعل العَاملينَ في الإعلام والتربية يتكيَّفون مع هذه السياسة وهذه الاستراتيجية، ومَن ثم يتم إصلاح الأجهزة والتعديل في المناهج بما يخدمها. وهذا بلاشك يتطلب وقتاً ليس بالقليل. لكن المهم أن نبدأ وليس المهم أن نستعجل النتائج ومن سار على الدرب وصل ومن صحت نيته تهيأت مطيته.

المبحث الثالث

النفط وبناء المستقبل

إذا تحدث أي متحدث عن شئون الخليج فلابد أن يَرِدَ ذكر النفط . هذه المادة الحيوية في حياة الحضارة المعاصرة . هي سمة مِن سمات الخليج، ومن هنا فلابد والكلام عن مستقبل الخليج أن يبرز الحديث عن النفط، وجعله في أولويات صناعة وبناء ذلك المستقبل المأمول .

إن النفط مورد نادر، وقابل للنضوب وغير قابل للتجديد . ومع هذا-وكما تشير كثير من الدراسات- فإن منطقة الخليج فيما يبدو قد استنزفته إلى أبعد من الحاجات الإنمائية ، لذا فلابد أن تهدف السياسة النفطية المشتركة لدول المجلس إلى استمرارية التحكم في حصص الإنتاج وأسعار النفط حتى تستطيع أن تحافظ على الثروة النفطية ، فالبترول في باطن الأرض يعتبر مخزوناً احتياطياً استراتيجياً يتطلب الحرص عليه لتأمين مستقبل أفضل للأجيال القادمة بإذن الله وهذا يساعد الدول الأعضاء على استكمال تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة التي تتطلب وقتاً طويلاً يقتضي معه إطالة عمر الاحتياطات النفطية [1] .

كما ينبغي أن تركز السياسات المستقبلية على زيادة تصدير المنتجات النفطية بدلاً من تصدير النفط في شكله الخام، وبهذا تخالف دول المجلس سياسة الدول المستهلكة التي تريد الإبقاء على تصديره بشكله الخام، حتى تحرم الدول المنتجة من فوائد تلك المنتجات البترولية .

---

(١) د. يحيى حلمي رجب: مجلس التعاون لدول الخليج العربي- نظرة مستقبلية، مصدر سابق، ص٥١٠ .

من جهة أخرى فإنه يجب الإعداد لمستقبل ما بعد نضوب النفط، وضمان مصدر أو مصادر أخرى غير بترولية وتركيز الأبحاث العلمية على المصادر الأخرى التي هي ولله الحمد متوفرة في منطقة الخليج وبنسب أكثر من أي مكان آخر في العالم ومن أهمها الطاقة الشمسية، والرياح، وأمواج البحر، وغيرها.

ومن أجل مستقبل أفضل فلابد أن يوظف قسط من عائدات النفط لتأمين مصادر اقتصادية أخرى تقوم مقام النفط في الدخل القومي عند نضوبه. وهذا يتطلب ترشيد الإنفاق الحكومي الحالي للوفاء بهذا المطلب. فإن الزيادة التي قد تحصل الآن في الإنتاج أو الأسعار تقتضي البحث عن أوجه استثمارات جديدة وإقامة مشروعات إنتاجية تعود على كل الدول الأعضاء بالفوائد بدلاً من توجه هذه الفوائض في شكل أرصدة نقدية إلى الدول الصناعية الغربية تستفيد منها تلك الدول أكثر من استفادة دول المجلس، وهذا لا يعني أن لا تستفيد دول المجلس من الاستقرار السياسي في تلك الدول في تشغيل هذه الأموال. فهذه أسواق كبيرة وحيوية يجب استغلالها، لكن لابد من حساب مخاطر قد تتعرض لها هذه الأرصدة وهذه الأموال التي تعمل هناك لعل من أبرزها ما يلي:[1]

١. مخاطر تقلبات الصرف في تلك الدول.

٢. هبوط قيمة الأموال العربية بسبب الارتفاع المستمر في الأسعار في الدول الغربية..

٣. الأموال العربية المودعة لدى البنوك الأجنبية مهددة بالتجميد في أي لحظة نتيجة لأي خلاف قد يقع بين تلك الدول والدول المودعة.

(١) انظر: د. سمير سعود: الاقتصاد الخليجي وقبضة الغرب (ط بيت الحكمة للإعلان والنشر والتوزيع، مصدر سابق) ص٢٢٤.

٤. وضع العراقيل أمام الودائع العربية .

٥. التوسع الكبير لبعض المصارف الأوروبية ، والولايات المتحدة الأمريكية مكنت من ربط البلاد العربية بشبكة متكاملة من فروع تلك المصارف والبنوك .

ولا شك أنه مع وجود هذه المخاطر وغيرها إلا أن دول المجلس وجدت نفسها أمام خيارين كلاهما مر ، إما الاستثمار هناك مع وجود هذه المخاطر والتي قد تكون أقل تأثيراً وإما الاستثمار في الدول العربية وغيرها من الدول النامية التي لايمكن الاطمئنان على رؤوس الأموال في تلك الدول التي لا تتمتع بالاستقرار السياسي مما سيأتي بفواجع للدول المستثمرة إذا حصلت مثل هذه التقلبات .

ومع هذه المخاوف فإنه ينبغي أن يوضع في اعتبار سياسة المستقبل الاقتصادية أن يعمل على دعم التكامل الاقتصادي العربي الذي يعتبر عمقاً للمستقبل بالنسبة لدول المجلس .

وتركيزا وإعادة لما سبق فإن توظيف النفط في بناء البدائل الاقتصادية الأخرى يأتي في أوليات ما ينبغي عمله لضمان مستقبل مشرق باسم بإذن الله ، لأن عدم العمل بهذه السياسة يجعل مستقبل الخليج مرهوناً بوجود النفط يعيش مع تدفقه ويموت مع نضوبه .

المبحث الرابع

موقفنا من رؤية النظام العالمي الجديد لمستقبلنا

لقد تقدم الكلام عن مستقبل الخليج في المباحث السابقة من وجهة نظر محلية وفي هذا المبحث سنرى كيف يرسم الآخرون ويخططون لمستقبلنا وكأننا عاجزون عن القيام بذلك.

والمهم أن لا نمنع الآخرين عن تحديد سياساتهم ورسم مخططاتهم، فهذا شأنهم، ولا نستطيع أن نحجر عليهم في ذلك، لكن المهم أن نعرف كيف يخطط الآخرون لمصالحهم على حساب مصالحنا، لأننا إذا عرفنا ذلك قلبنا المجنّ في وجوههم وحسبنا حساباتنا في التعامل معهم.

إنني في هذا المبحث أقصر الكلام على وجهة نظر من يقود العالم اليوم وأصبح بلا منازع يتزعم ما عُرف مؤخراً بالنظام العالمي الجديد وأقصد " الولايات المتحدة الأمريكية " التي ترسم سياستها الخاصة وتحاول أن تصبغها بالصبغة الدولية (الأمم المتحدة) لتمررها على الآخرين وفيما يلي مجمل لتلك الدراسة التي حاولت أن أجمعها من أكثر من مكان.

لقد أفصحت بعض التقارير الصادرة عن الإدارة الأمريكية عن تحديد المهام التي ترى أن يتصدى لها النظام العالمي الجديد لتحقيق الاستقرار في الخليج (كما تزعم) وحددت مبادئها على النحو التالي:[1]

١- تحتاج منطقة الشرق الأوسط إلى اقتراب مطرد لبناء الأمن بخلق شبكة من العلاقات المتكاملة والعمليات والمؤسسات.

---

(١) دينيس روس: مبادئ تحكم الموقف الأمريكي، نشرة صادرة عن السفارة الأمريكية، (١٢ أكتوبر ١٩٩١م).
وانظر: محمد حافظ إسماعيل: على طريق السلام- ماذا بعد عاصفة الصحراء- رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط، مقالات لعدد من الكتاب والأجانب، ص١٥٩.

٢- يشير التقرير المذكور إلى أن الأمن المعني في الفقرة (أ) ليس بعداً عسكريا فقط إنه يعني بتسوية المشكلات ، وذلك من خلال تناول البعد الاقتصادي وتقبل الضغوط لمشاركة سياسية أوسع وتخفيض الصراعات الإقليمية .

٣- العمل على إنهاء انتشار الأسلحة والاعتماد على خبرة أوروبا لرسم إجراءات بناء الثقة وترتيبات أمن على نحو فعَّال .

٤- ثم يقول . ولابد وقد انتهت الحرب (حرب تحرير الكويت) من اتخاذ عدد من الترتيبات المتداخلة عسكرياً واقتصادياً ودبلوماسياً وسياسياً .

أما أمن الخليج بالتحديد فنجده في طرح لوزير الخارجية الأمريكي السابق (جمس بيكر) يصور فيه المهام التي ستتناولها الولايات المتحدة الأمريكية لهذا الأمن وحددها في :[1]

أ) أمن الخليج يقوم على إجراءات أمنية تتحمل دول المنطقة مسئوليتها مع تعاون إقليمي ودولي تشترك فيه الدول الأعضاء في التحالف (يقصد الدول المتحالفة في حرب تحرير الكويت) .

ب) ضمان الحدود القائمة وحل المنازعات سلمياً بالتفاوض طبقاً لميثاق الأمم المتحدة .

ج) الدول المعنية هي التي تضع وتتفق على هذا الإطار من خلال مجلس التعاون الخليجي بما في ذلك العراق ، وكذلك إيران .

د) الحد من سباق التسلح ومنع تدفق الأسلحة إلى الشرق الأوسط .

هـ) إجراء بناء الثقة بين كل الأطراف .

---

(١) انظر : تصريحات وزير الخارجية الأمريكية، لجنة العلاقات الخاصة بالكونجرس، جريدة الأهرام (مسائي)، ٧ فبراير ١٩٩١م.
وانظر : المصدر السابق، ص١٦٠ .

أما من الناحية العملية بالنسبة للإجراءات العسكرية المقترحة فنجدها في شرح وتحديد رئيس هيئة الأركان الأمريكي الجنرال (كولين باول) وهي على النحو التالي:

(١) انتشار قوة بحرية جوية في البحر المتوسط والخليج مع استبعاد انتشار قوة برية.

(٢) إيفاد رئاسة متقدمة من القيادة المركزية الأمريكية إلى البحرين لتمارس التخطيط والتنسيق والتدريب للمشروعات العسكرية المشتركة.

(٣) توفير مخازن تتضمن الأسلحة الثقيلة لقوة برية في الأراضي السعودية.

(٤) تنظيم شبكة دفاع جوي فوق منطقة الشرق الأوسط.

* * *

هذه هي الرؤية المستقبلية لأمننا في أذهان أصحاب القرار العالمي اليوم، فهل نعيها ونعمل على إفشال ما يتعارض مع مصالحنا منها؟

إنني أطرح هذه الرؤية ولن أتعرض لتفنيدها لسببين الأول أنها واضحة ولا تحتاج إلى زيادة استنباطات وشروحات. والسبب الثاني طلباً للاختصار.

لكنني في نهاية هذا الفصل أحب أن أحيل القاريء الكريم إلى "دراسة استراتيجية بعيدة المدى" كانت قد أعدتها لجنة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والمكونة من وزراء التخطيط بدول المجلس في مؤتمرهم الأول الذي انعقد في البحرين في ابريل (١٩٨١م) وقدمت هذه الدراسة للأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي في ربيع الأول عام (١٤٠٤هـ -١٩٨٣م) تحت عنوان (مشروع الإطار العام لاستراتيجية التنمية

والتكامل لدول مجلس التعاون) ونشرت بمجلة التعاون التي تصدر عن الأمانة في عددها الثالث شوال (١٤٠٦هـ).

لأن في هذه الدراسة تصوراً متكاملاً لمسيرة التنمية في دول الخليج لسنوات قادمة وموضوعها يكمل ما دُوِّنَ في هذا البحث. والله الموفق.

obeikandl.com